

التكوين و التوجيه المهنيين بين الواقع و الآفاق .

د. بوطاف مسعود

أستاذ محاضر

قسم علم النفس و علوم التربية

جامعة الجزائر .

ملخص :

يعتبر التوجيه المدرسي والمهني والتكوين المهني، من المواضيع الهامة في عملية التنمية، ولها إرتباط بعالم الشغل والتربية بشكل عام. وهكذا فقد تناولت مختلف النظريات هذه الموضوعية، مبينة خصوصياتهما من جهة ومبينة اهم المتغيرات السيكولوجية والاجتماعية المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها، التي تتحدد على أساسها نجاعة العملية التوجيهية وفعالية عمليات التكوين. وفي إطار هذه المعطيات النظرية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الواقع الاجتماعي و الإقتصادي، حاولنا تحديد أهم الصعوبات التي تواجه عملية التوجيه المدرسي والمهني وكذلك قطاع التكوين المهني. ومن ثم قدم إقتراحات لتجاوز هذه الصعوبات.

مقدمة :

لقد عرف المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة تغيرات وتحولات كبيرة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكان لهذه التغيرات تأثير بارز على الكثير من المؤسسات والتنظيمات والهياكل القاعدية للبلاد. مما دفع بالباحثين والمسؤولين إلى إعادة النظر في جملة من المواضيع والمسائل الحساسة في المجتمع، المرتبطة بعملية التنمية والتي تخص عالم الشغل و قطاع التربية بصفة عامة. ولقد بينتنا : " هاجم في الميدان الإقتصادي شهدت الجزائر تغيرات جذرية بتحولها من النظام الاشتراكي القائم على الإقتصاد الموجه الذي يسيطر فيه القطاع العام على مجمل المؤسسات الإنتاجية إلى النظام الليبرالي القائم على إقتصاد السوق. وقد ترتب عن هذا التغير السريع، تسريح عدد كبير من العمال وغلق المؤسسات التي سجلت عجزا في التسير أو بيعها. ولنا أن نقدر مدى حجم الآثار السلبية الناجمة عن هذه العمليات. فإرتفاع نسبة البطالة وتدهور القدرة الشرائية وتدني المستوى المعيشي أصبحت هي السمة البارزة في حياة الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

وأمام حجم المديونية التي كانت و لازالت تعاني منها البلاد، إضافة إلى الخلل في التسيير الملاحظ في كثير من القطاعات، فإن المجهودات الرامية إلى التخفيف من حدة هذه الآثار السلبية لم تحقق الأهداف المرجوة و لم تقلص بشكل واضح من شدة المعاناة اليومية للمواطن.

إن هذا الوضع دفع بالكثير من الباحثين والمهتمين بأمور التسيير إلى البحث عن أنجع السبل الكفيلة بتوفير العوامل المساعدة على النجاحة الاقتصادية، والتي تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام إذا لقد إرتأينا في هذا المقال أن نسلط الضوء على موضوعين يعتبران في غاية الأهمية بالنسبة لعالم الشغل وقطاع التربية بشكل عام. هما التكوين و التوجيه المهنيين.

وذلك من خلال تحديد المهام والأهداف لكل منهما. وحصر أهم الصعوبات التي تواجههما، وكيف يمكن تجاوزها. فأمام النمو الديموغرافي وإرتفاع نسبة البطالة وغلق الكثير من المؤسسات الإنتاجية أو إعادة هيكلتها، و إرتفاع نسبية التسرب المدرسي.

أصبح قطاع التكوين المهني مطالب أكثر من أي وقت مضى بتحسين هياكله و تطويرها، وتجديد برامجها وتوسيع شبكاته وتخصصاته، للمساهمة أكثر في الحد من هذه المشكلات وكذلك المساهمة أكثر في عملية التنمية.

إن العلاقة بين التكوين المهني والتوجيه بشكل عام تتضح من خلال التعاريف لهذين الموضوعين، وتحديد خصائصهما.

I - مفهوم التكوين المهني:

نجد الكثير من التعاريف التي تستعمل كلمة التدريب المهني أو الإعداد المهني، وكلها مدلولات تتقارب في وجه عام. وتعني إمداد الفرد بالمهارات اللازمة التي تؤهله للقيام بنشاط مهني معين. وهكذا نجد عادل حسن يعرفه بقوله: " التدريب معناه الواسع عبارة عن عملية تعلم وتعليم يمكن الفرد من عمل معين، وتجعله متقنا له ومتكيفامعه..."

ويتم التدريب المهني على حرفة واحدة ، يصل فيها مستوى المتدرب إلى درجة مقبولة من المهارة والخبرة و يتيح الفرصة للمتدرب بالكشف عن ميوله وقدراته من جهة وعلى إختيار المهنة التي يريدتها، و يميل إليها أكثر من غيرها من جهة أخرى... (1)

إن هذا التعريف يبين العلاقة الموجودة بين التكوين و التوجيه و الإختيار المهني.

أما أمين عز الدين فيعرفه بقوله: "التدريب المهني بصفة عامة هو أي نوع من التدريب يمكن أفرد القوة العاملة من الحصول على خبرة فنية، سواء تم ذلك في المدرسة أو المصنع" (2). ويعرفه جورج القوزي G.El. Gozi بقوله: "إن مفهوم التكوين المهني يمثل كل أشكال التحضيرات أو التعديلات لعمل مهني ويتمثل ذلك سواء في تعليم المعارف ونقل القيم الأخلاقية أو المعارف المهنية المتعلقة بهذه المهنة" (3). فالتكوين بهذا المعنى لا يمكننا عزله عن ثقافة المجتمع و قيمه.

I-1- أنماط التكوين المهني :

- إن أنماط التكوين المهني في الجزائر هي :
- 1- التكوين المهني المختص formation professionnelle a spécialisée
 - 2- التمهين apprentissage
 - 3- التكوين المهني عن بعد formation professionnelle a distance.
- فبالنسبة للتكوين المهني المختص يشرف عليه كل من الوزارة المكلفة بالتكوين المهني والقطاعات الإقتصادية و المؤسسات العمومية ذات الحجم الكبير. وقد عرفت شبكة هياكل التكوين المهني التابعة للوزارة المكلفة بالتكوين المهني نموا معتبرا. وتشرف على تكوين اليد الفنية البسيطة و المتوسطة و العالية التأهيل. ومن بين الهياكل التابعة لوزارة التكوين المهني نجد:
- مراكز التكوين المهني و التمهين.
 - مراكز التكوين الإدارية.
 - المعاهد التكنولوجية.
 - معاهد التكوين المهني.

في الحقيقة أن هياكل التكوين التابعة للقطاعات الإقتصادية و المؤسسات العمومية قدمت بمجهودات كبيرة فيما يخص التكوين الأولي للمتربين. لكن مع تطبيق قانون إستقلالية المؤسسات وما تبع ذلك فيما بعد من حل لبعض المؤسسات أو بيعها و إدراجها ضمن القطاع الخاص في إطار التوجهات السياسية والإقتصادية الجديدة. فإنه منتظر بأن تراجع المؤسسات سياستها التكوينية من أجل التخفيف من حجم إستثماراتها في التكوين، وذلك بالتركيز فقط على جوانب التخصيص و التي تهم ورشاتها الإنتاجية.

أما بالنسبة للنمط الثاني من التكوين و الخاص بالتمهين ، فقد حظي هو الآخر بإهتمام كبير، و منه فإن البرنامج الوطني للتمهين المعتمد في إطار تطبيق القانون رقم 07-81 المؤرخ في 27 جوان 1981 يعتبر إثراء لجهاز التكوين المهني ، حيث يسمح للعديد من الشباب (15-18 سنة) أن يتحصلو على تكوين مهني في العديد من التخصصات .

أما التكوين المهني عن بعد فيشرف عليه المركز الوطني للتعليم المهني بواسطة المراسلة. وتم إنشاؤه في سنة 1984 طبقا للمرسوم 271-84 . المؤرخ في 15 سبتمبر 1984. وهذا في إطار تدعيم الجهاز الوطني للتكوين المهني .

إن طبيعة الأسلوب الذي يتبعه المركز في التكوين (الدروس بالمراسلة) جعل مختلف الفئات العمرية التي تبحث عن تكوين أو تحسين مهني ، تهتم بهذا النوع من التكوين. خاصة و أن شروط التسجيل في التخصصات المعتمدة أسهل مقارنة مع أشكال التكوين الأخرى. مع العلم أن المركز يضمن حصول المسجلين على نفس برامج التكوين المقررة في مراكز التكوين المهني، وعلى هذا الأساس فإن التحدي الذي يواجهه المركز ، هو توفير تكوين جيد عن بعد، و ذلك بإستخدام المناهج البيداغوجية المناسبة و الوسائل الحديثة في الإتصال.

غير أن التخصصات المهنية التي شرع في تعليمها محدودة إذ تندرج ضمن ثلاثة فروع متقاربة و هي: المحاسبة، البنوك والتأمينات. لذا فإن المركز يسعى من أجل إدخال تخصصات مهنية في مستويات تكوينية أعلى. هذه لمحة مختصرة عن طبيعة التكوين المهني و خصوصياته في الجزائر. أما بالنسبة لمجمل الصعوبات التي تواجه هذا القطاع فتتحدد بالدرجة الأولى في الخلل الملاحظ بين الإمكانيات المتاحة والطلب الإقتصادي والإجتماعي المتزايد .

كذلك هناك أشكال أخرى من الصعوبات لها علاقة بقطاع التوجيه المهني، يمكن تحديدها على ضوء التعريف بهذا الموضوع و من خلال حصر صعوباته و مشاكله المرتبطة بقطاع التربية بصفة عامة.

II- مفهوم التوجيه المهني:

يرى برسون Parson أن التوجيه المهني يحتوي على ثلاثة أبعاد هي:

- 1- فهم الفرد لنفسه وقدراته و إستعداداته وميوله وطموحاته و إيجابياته وسلبياته فهما واضحا.
- 2- معرفته بمتطلبات وشروط النجاح والمزايا والمكاسب المادية لمختلف ميادين المهن والأعمال.
- 3- التفكير العميق في العلاقات والإرتباطات بين ما ينطوي عليه البعدان الأول والثاني من حقائق (4).

ولقد عمل باترسون Pattersson وزملاؤه على تقديم أساس علمي موضوعي لتصورات برسون Parson، فطوروا اختبارات القدرات و الإستعدادات وأكدوا على أهمية وصف و تعريف الدراسات والوظائف، مما أدى إلى تطوير اختبارات مينيسوتا للتقدير المهني (Minnesota Occupational Rating Scales) والتي تم طبعها في سنة 1941 وكان الهدف منها تطوير أسلوب إحصائي للتوجيه تستخدم فيه العلاقات الإحصائية والتجريبية بين خصائص الفرد من جهة و بين متطلبات الدراسة أو العمل من ناحية أخرى.

وهكذا يتفق المختصون على وجود تصورين أساسيين يميزا التوجيه المهني، وهما النص التشخيصي Diagnostic والنص التربوي Educatif.

إن التوجيه في النص التشخيصي عبارة عن نشاط معاينة يعتمد على الفحص النفسي الفردي والمعرفة الدقيقة للمهن، ويلعب فيه المختص دور الخبير، حيث أنه بعد قيامه بعملية التشخيص (تحديد إستعدادات وقدرات الفرد من جهة ومتطلبات مناصب العمل المتوفرة من جهة أخرى) يقوم بتوجيه الفرد إلى التكوين أو المهنة التي يعتبرها تتناسب مع خصائصه.

لقد سيطر المنحنى التشخيصي حتى السبعينات ثم بدأ يتراجع، وذلك للحدوديات التي تبين بأنها مرتبطة به نذكر منها مايلي:

- صعوبات جمع معلومات كافية حول مختلف المهن بالإضافة إلى التغيير المستمر في متطلباتها نتيجة الإدخالات التكنولوجية المستمرة.

- التراجع على مصداقية فكرة ثبات إستعدادات و ميول الفرد خاصة في فترة المراهقة.

- جمود و فقر العلاقة بين المختص في التوجيه و التلميذ، حيث يتصرف الأول كخبير يأخذ قرارات تحدد المسار الذي يجب أن يتبعه الثاني، و الذي يكون في حالة تبعية تامة له.

لتجاوز هذه السلبيات تم تطوير المنحنى التربوي، و لقد سمحت العديد من البحوث التي أنجزت في هذا الإتجاه بإعادة النظر و ضبط المفاهيم الأساسية المتصلة بالتوجيه فالإختيار المهني أصبح ينظر إليه على أنه ليس قرارا آنيا يمكن أخذه في لحظة معينة، و إنما سيرورة تمتد عبر الزمن، ويتحدد تدريجيا بدون الارتباط النهائي المبكر للفرد، لرصوبو Larcabeau (5).

إن التوجيه في المنحنى التربوي يهدف إلى إعلام الفرد ومساعدته على توضيح إهتماماته و إتخاذ القرارات الخاصة به بنفسه. وذلك ببناء مشاريعه المدرسية و المهنية بل حتى الحياتية. و يتجسد هذا في الواقع من خلال مجموعة من النشاطات تهدف في مجملتها إلى الوصول بالمستفيدين منها إلى القيام بالتوجيه الذاتي.

وقد ساهمت أعمال كل من جيربرغ Ginsberg (1963)، أوهار (1963)، لونس (1964)، سوبر Super (1967)، كريس Crits (1973) بشكل كبير في تطوير المنحى التربوي .

إن الشباب في هذا التصور ليس و كيلا سلبيًا و إنما مشارك فقال في تحديد مسار مستقبله، حيث أن الغاية الأساسية من نشاطات التوجيه التربوي هو تمكين الشباب من الوصول تدريجياً إلى بناء مشاريع خاصة بهم. يرجع التركيز على الهدف لأن مفهوم المشروع في حالة تمكن الفرد من بنائه يسمح له بتحقيق أمرين هامين:

1- التوازن بين الرعة إلى الحرية الفردية و الإستجابة إلى تأثيرات التنشئة الإجتماعية.

2- التوفيق بين الرغبات الفردية و متطلبات الواقع Huteau (6).

وتجدر الإشارة إلى أن معطيات الواقع الإجتماعي و الإقتصادي (إنتشار البطالة، عدم الإستقرار المهني ...) أهمية تربية المشروع عند الشباب و ذلك للرفع من دافعتهم وجعل سلوكياتهم هادفة و متكيفة مع متطلبات المحيط، وبالتالي ضمان فرص عالية لنجاحهم في الإندماج الإجتماعي والمهني.

II-2- نشأة التوجيه المهني :

حسب الدراسات التي أجريت حول التوجيه بصفة عامة ، فقد بدأت حركة التوجيه المهني في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1908 عندما نشر فرانك برسون F.Parson مؤسس حركة التوجيه المهني تقريره عن ضرورة إتباع أساليب علمية في التوجيه ، و إلى إدخاله في المدارس العامة بإعتبار أن من وظائفها إعداد الشباب للحياة المهنية و توجيهه إلى المهن الملائمة لهم . مرسى سيد عبد الحميد (7)

و في سنة 1909 أدخل التوجيه المهني في مدارس بوسطن و غيرها ثم إنتشرت فكرة التوجيه المهني بسرعة في أمريكا ، و أسست الجمعية القومية للتوجيه المهني في أمريكا التي أخذت على عاتقها تنظيم التوجيه المهني . أما في إنجلترا فقد بدأ الإهتمام بالتوجيه المهني في سنة 1909، و في سنة 1921 أنشأ المعهد القومي لعلم النفس الصناعي ، الذي قدم المساعدات الفردية فيما يتصل بالمهن الملائمة للأفراد .

وعلى العموم فإن الإهتمام بالتوجيه المدرسي والمهني إزداد في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية في معظم البلدان ، سواء المتقدمة منها أو النامية، وذلك عندما شعر الكثير من رجال التربية و علم النفس بأهمية التوجيه المدرسي والمهني في ميدان التربية و التعليم . محمد الشيخ محمود (8) .

وهكذا ففي الجزائر، خلال الفقرة الإستعمارية ، تم إنشاء مكتب التوجيه المهني سنة 1947 الذي لم يكن يشرف عليه سوى مستشارا واحدا. و في سنة 1958 إرتفع عدد المستشارين إلى 50 مستشار للتوجيه من بينهم إثنان من جنسية جزائرية.

وغداة الإستقلال كانت مصالح التوجيه في الجزائر تعاني كغيرها من المصالح الإدارية من مشاكل عديدة، حيث لم يبق من المستشارين سوى خمسة، وكان من الصعب عليهم مواصلة تنشيط هذه العملية لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية، الأمر الذي أدى غياب النشاطات التي تتعلق بالتوجيه المدرسي والمهني لعدة سنوات. Lios (9).

و نظرا لتعدد المشاكل و العراقيل التي كان يعاني منها نظام التربية والتعليم، أسرعت وزارة التربية آنذاك إلى إتخاذ عدة إجراءات لمحاولة إصلاح وضعية التربية و التعليم في البلاد و هكذا ظهرت عدة مشاريع ملخصة في وثائق إصلاحية خلال السبعينات. من أهمها الوثيقة المعنونة بـ "أمرية 1976 " التي تتعلق بالإصلاح التربوي. ومن بين المواضيع التي تم الإهتمام بها في هذه الأمرية ، موضوع التوجيه المدرسي والمهني. حيث نصت الوثيقة على ضرورة إعطاء التوجيه المدرسي والمهني طابعا علميا يخدم المنظومة التربوية. وهكذا فمنذ 1976 طرأت تعديلات وتغيرات عديدة على التوجيه ، سواء من ناحية علاقته الإدارية أو في بعض المهام المسندة للقائمين به .

و توجد حاليا ما يسمى بمديرية التقويم والتوجيه والاتصال، التي تتشكل من عدة مديريات فرعية ، منها المديرية الفرعية للتوجيه والإتصال التي تنجر أعمالها من خلال ثثة مكاتب هي:

1- مكتب مناهج التوجيه وبرامجه، ويكلف بالقيام بالدراسات اللازمة لوضع الإجراءات الخاصة لتوجيه التلاميذ و متابعتهم وإعداد التعليمات الخاصة. كما يقوم بإعداد وسائل التوجيه ومتابعة نشاطات مراكز التوجيه المدرسي و المهني .

2- مكتب الاعلام حول المتطلبات المدرسية و المهنية ويكلف بمتابعة نشاطات المراكز في مجال الإعلام .

3- مكتب الإتصال والعلاقات مع القطاعات الخارجية، ويكلف بربط علاقات مع قطاعات التعليم والتكوين و عالم الشغل.

أما بخصوص مراكز التوجيه المدرسي والمهني المتواجدة على مستوى الولايات، فيشرف عليها مفتشوا ومستشاروا التوجيه المدرسي والمهني. حيث يقوم المستشارون الرئيسيون في التوجيه المدرسي و المهني بتغطية

نشاط التوجيه و الإعلام المدرسي بالثانويات و بـمداومة في الاكـماليات من أجل متابعة نتائج التلاميذ و ترفيقـها، كما يضمن كل مستشار رئيسي للتوجيه المدرسي و المهني ما يلي:

- السهر على توفير السبـولة الإعلامية للتلاميذ، قصد تمكينهم من إختيار المسلك الدراسي و المهني المناسب.
- مساعدة التلاميذ على حل مشاكلهم الدراسية و توجيههم و متابعة عملهم الدراسي.
- القيام بالإرشاد النفسي و إجراء الفحوص النفسية قصد التكفل بالطلبة الذين يعانون من مشاكل خاصة.
- القيام بالدراسات و الاستقصاءات في مؤسسات التكوين و عالم الشغل.
- المساهمة في تحليل المضامين و الوسائل التعليمية.
- إجراء دراسات في إطار تقويم مردود المنظومة التربوية و تحسينه .

II.2- أساليب التوجيه المدرسي و المهني :

يتم التوجيه المدرسي و المهني وفق أسلوبين هما:

الأسلوب المباشر و الأسلوب غير المباشر (10).

حيث أن الأسلوب الأول يقوم على نظرية السمات و العوامل، و يعتمد كثيرا على الإختبارات و المقاييس في عملية التشخيص و تحديد المشكلة حيث يركز على الحقائق الموضوعية أكثر من المعنى الإنفعالي المرتبط بما عند الفرد.

أما الأسلوب الغير مباشر، الذي يطلق عليه كذلك الأسلوب المتمركز على الفرد أو المتمركز حول الذات، فإنه يهتم أكثر بدوافع الفرد و مشاعره و إتجاهاته كما يدركها هو، و قلما يهتم بإمكانياته كما تقيّمها الوسائل الموضوعية ، إلاّ من حيث مساعدتها للموجه على فهم الفرد .

وعلى هذا الأساس فإن الأسلوب الأول يرتبط بالمنحنى التشخيصي، في حين أن الأسلوب الثاني يرتبط بالمنحنى التربوي الذي يعتبر الفرد الموجه مشاركا فعالا في تحديد مستقبله المهني .

أما من حيث الوسائل المعتمدة في عملية التوجيه، فتعتبر المقابلة و الإختبارات و المفكرين من الأدوات الهامة في جمع المعلومات عن الفرد أو الطالب الذي نريد توجيهه مهنيا أو دراسيا .

و غالبا ما تشمل هذه المعلومات النواحي التشخيصية للفرد و قدراته و دوافعه و ميوله الخ... و من ثم فإن الأخصائي في التوجيه المهني و المدرسي في حاجة إلى تطبيق هذه المقاييس. و عليه أن يكون متحكما في هذه الأدوات.

كما يعتبر الإعلام الركيزة الأساسية التي يبنى عليها نجاح التوجيه المدرسي والمهني سواء كان هذا الإعلام مباشرا من خلال تنظيم حصص إعلامية وتحسيسية من طرف الأخصائي في التوجيه مع الأساتذة المعنيين والأولياء و التلاميذ. أو من خلال الزيارات الميدانية للتعرف على مختلف المسالك التكوينية و المهنية المتاحة.

III- واقع و آفاق التكوين و التوجيه المهنيين :

هناك جملة من الصعوبات يواجهها قطاع التكوين المهني ، منها ما يرتبط بخصوصيات القطاع وإمكانياته، ومنها ما يرتبط بعالم الشغل بصفة عامة. وهكذا فإننا نتساءل عن الدور الذي يمكن أن يؤديه التوجيه المهني و المدرسي في التقليل من حدة هذه الصعوبات والمشاكل المطروحة على مستوى قطاع التكوين المهني و عالم الشغل.

لا شك أن التوجيه المهني سيقص من هذه الصعوبات، إذا كان هناك تقيّد بالشروط والمقاييس العلمية في عملية التوجيه. و إذا كان هناك إلتزام بتطبيق الأدوات والمناهج المناسبة في هذه العملية.

III.1- واقع و آفاق التكوين المهني:

هناك جملة من الصعوبات يواجهها قطاع التكوين المهني تكمن في الخلل الواضح بين إمكانيات التكوين و الطلب الاجتماعي و الإقتصادي.

أ-التكوين المهني و الطلب الاجتماعي :

رغم المجهودات المبذولة في هذا القطاع من أجل توفير مناصب تكوين للتلاميذ المتسربين من قطاع التربية فإن هذه المناصب لا تمثل سوى 25% من الطلب الاجتماعي(11).

إن هذا العجز الواضح في توفير مناصب تكوين كافية يفسر لنا حدة التوتر الذي يعاني منه الشباب المتسرب من مرحلتي التعليم الأساسي أو الثانوي وأولياؤهم. إذ أننا نلاحظ بأن هؤلاء الشباب بعدما يفصلون من التعليم الرسمي يحاولون الحصول على أي منصب تكوين في أي مركز أو معهد دون مراعاة لميولهم و رغباتهم المهنية.

وتجدر الإشارة بأن الطلب الاجتماعي على التكوين المهني في إرتفاع مطرد مع الزمن، وذلك بسبب النمو الديموغرافي والنسبة العالية للنسبة العمرية (15 - 24 سنة) المعنية بالتربية و التكوين.

إن مشكلة الشباب الباحثين عن تكوين مهني أو عمل أصبحت إذن ضرورة إجتماعية و إقتصادية يجب إعتماؤها في البرامج الحكومية خلال المديين القريب و المتوسط على الأقل.

إن رفع نسبة إستجابة جهاز التكوين المهني للطلب الإجتماعي لا يمكن أن تتم فقط من خلال توسيع القدرة البيداغوجية لشبكة هياكل التكوين المهني و إنما كذلك من خلال إعادة النظر في العلاقات الموجودة بين مختلف عمليات التربية و التكوين، وذلك بهدف إحداث توازن وتفاعل أحسن فيما بينها. و إن الخطوات الضرورية التي يمكن إعتماها هي:

- 1- العمل على تحقيق توازن أكبر بين التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، حيث أنه يوجد حاليا أقل من 50% فقط من التلاميذ الذين يواصلون تعليمهم الثانوي، لأن عدم تحسين هذه النسبة يؤدي بالضرورة إلى الزيادة في حجم الطلب على جهاز التكوين المهني من جهة، ومن جهة أخرى حجم فئة ذوي المستوى البسيط والتي تطرح مشاكل متميزة من حيث عملية إدماجها الإجتماعي والمهني.
 - 2- العمل على تحسين نسبة التوازن بين التعليم الثانوي و العالي.
 - 3- العمل على الرفع من نسبة مساهمة أشكال التكوين المهني المتمثلة في (التمهين والتكوين عن بعد) وهذا فيما يخص قدراتها الإستيعابية وتصنيفات المهن المقرر تعليمها، خاصة وأنها تعتبر مناسبة من حيث التكاليف مقارنة مع أشكال التكوين الأخرى .
- إن هذه الإجراءات يمكن أن تقلل من الضغط الملاحظ على التكوين و المتمثل في الطلب المتزايد وفي الإمكانيات المحدودة .

ب- التكوين المهني و الطلب الإقتصادي :

- إن جهاز التكوين المهني عرف منذ نشوئه مشكلا هاما يتصل بتحديد التخصصات المهنية التي يجب تعليمها وعدد المترشحين الذين يجب تكوينهم في كل تخصص. و هذا على أساس حاجيات الطلب الإقتصادي الوطني. إن تجاوز هذا الخلل يتطلب إنشاء مراكز مختصة في البحث والتصور. سواء على مستوى الوزارة المكلفة بالتكوين المهني أو القطاعات الإقتصادية. تتمثل مهامها فيما يلي:
- تحديد تصنيفات المهن التي تحتاجها مختلف القطاعات الإقتصادية والمؤسسات، هذا من حيث أنواع التخصصات المهنية و المستويات المهنية بناء على المهارات و التقنيات المطلوبة.
 - نظرا للإصلاحات الإقتصادية الجديدة والتي تهدف إلى فتح مجالات أمام الإستثمارات الأجنبية، ونظرا للتطور التكنولوجي العالمي، فإن هذا يتطلب تحديد طبيعة الإدخالات التكنولوجية في القطاعات الإقتصادية والتطور المرتقب في هذه الإدخالات على المدى القريب والمتوسط، وبالتالي تحديد نوع التخصصات المهنية

الجديدة التي ستصبح مطلوبة في سوق العمل، والتي يجب إدراجها في تصنيفات المهن المعتمدة في جهاز التكوين المهني يقدم فعلاً خدمة للطلب الاجتماعي والاقتصادي على حدّ سواء.

2.III - واقع وآفاق التوجيه المهني :

إن موضوع التوجيه المهني يجب تناوله من منطلقات نظرية خاصة، كما أن الأطراف المسؤولة عن عملية التوجيه المهني يجب أن تأخذ بعين الاعتبار جملة من المفاهيم والمواضيع كالإختيار المهني والمشروع المهني، وعالم الشغل و التكوين المهني الخ.... وذلك عند وضع خطة توجيهية معينة.

إن العلاقة بين التوجيه المهني و الإختيار المهني تجعلنا نتساءل في كثير من الأحيان عما إذا كان الإختيار الذي يبيده الفرد محدداً و آنياً أم أنه غير محدد بمرحلة زمنية معينة .

حيث نجد التناول التحديدي Approche deterministe، يعتبر الإختيار المهني حدثاً آنياً يمكن تحديده من خلال المطابقة بين خصائص الفرد و متطلبات المهن. و من أبرز المساهمات التي تدرج ضمن هذا الإتجاه نذكر أعمال كل من آنارو A.Roe وهولاند Holland. أما التناول التطوري Approche développementale، فينظر إلى الإختيار المهني على أنه سيرورة تطورية تمتد عبر الزمن ، تؤدي إلى بلورة إختيارات ومشاريع الفرد. إن أهم النظريات التي ظهرت في هذا الإتجاه هي نظرية جيتزبرغ Ginzberg وسوبر Super. حيث توصل جيتزبرغ إلى تحديد ثلاثة مراحل متميزة في عملية صياغة الإختيارات المهنية وهي :

1- مرحلة الإختيارات الخيالية: La période des choix Fantaisiste وتكون في مرحلة الطفولة.

2- مرحلة الإختيارات المحاولاتية أو المؤقتة.

La période des choix tentative ou provisoires

وترتبط بمرحلة المراهقة.

3- مرحلة الإختيارات الواقعية: La période des choix réaliste وتكون ما بعد المراهقة.

ويعتبر كل من جيتزبرغ وسوبر Super (12)، أن التطور المهني هو سيرورة تمتد من الطفولة حتى الشيخوخة، وهو عملية ديناميكية، يكون نتيجة للتفاعل بين الفرد ومحيطه.

ومن هنا يتضح مدى أهمية التناول التطوري في عملية التوجيه المهني، حيث يكون للفرد دور إيجابي في بناء قراره المهني من خلال سيرورة نمو تمتد عبر الزمن والتي في سياقها يتجه نحو مشاريع واقعية، وذلك من خلال قيامه بتقويم لإمكانياته ولتطلبات المحيط والوسائل اللازمة لتسخيرها لتحقيق الهدف المرسوم.

إن الأخذ بمبادئ التناول التطوري ، يمكن إذن من تجسيد المشروع المهني، وبالتالي الاندماج في عالم الشغل. على أساس أن المشروع المهني أوسع من الاختيار ، فهو كما يقول فورنير (13) Forner يسمح بفهم وحدة وتنظيم السلوكات من بداية تحديد الهدف و المعبر عنها بالاختيار إلى تحقيق الهدف. فالمشروع عكس الاختيار يتضمن تحديد الهدف ، الوسائل و الإمكانيات اللازمة لتحقيقه.

أما بالنسبة للصعوبات التي يمكن طرحها على مستوى التناول التحديدي، فإننا نجد في الواقع فرقا بين التوجيه المدرسي و المهني الذي تنص عليه أمية 16 أفريل 1976، وكذا المناشير الرسمية التي تصدرها وزارة التربية الوطنية و ما هو معمول به في الميدان(14).

إن هذه الصعوبات ترجع في رأينا إلى مسألة القياس بالدرجة الأولى فإذا كان التشخيص يتطلب البحث في المطابقة بين خصائص الفرد و متطلبات المهن، فالتساؤلات التي يمكن طرحها تتمثل فيما يلي:

- هل تتوفر مراكز التوجيه على الاختبارات والأدوات الضرورية و الملائمة للقيام بمختلف العمليات التربوية كالتوجيه المهني و الإرشاد النفسي؟

- ما مدى صدق و موضوعية الاختبارات و الأدوات المتوفرة ؟

- ما مدى نجاح الأخصائيين في تطبيق هذه الاختبارات بدون أخطاء ؟

في الواقع هناك صعوبات جمة يواجهها الأخصائيون في عملية التوجيه المهني على هذا المستوى من التشخيص ، فأغلب الاختبارات المتوفرة مصممة في دول أجنبية و غير مكيفة للمجتمع الجزائري، وبالتالي لا تمكن من تحقيق كل الأهداف المنتظرة منها، خصوصا التنبؤ بمستوى أداء الفرد أو نجاحه في تخصص من التخصصات الدراسية أو في نشاط من النشاطات المهنية. وهذا ما يجعل الأخصائي في التوجيه المهني لا يرغب كثيرا في تطبيق الاختبارات النفسية وحتى في حالة تطبيقها، فإنه يصعب إتخاذ قرارات هامة بناءً على نتائجها.

إن تجاوز هذه الصعوبات يبقى بلا شك مرهون بحجم المساعدات التي تقدمها الجهات الوصية، وبالإرادة في العمل على توظيف كل الطاقات البشرية و المادية المتوفرة.

لذلك يجب على الجامعات الجزائرية أن تشجع فرق البحث على الإهتمام بتكييف الاختبارات النفسية الموجودة في المعاهد، أو في مراكز البحث، حتى يمكن الاستفادة منها في البحوث العلمية و في التوجيه المهني والمدرسي. والعمل على إنشاء أقسام على مستوى المعاهد تكون مهمتها تصميم و إعداد اختبارات جديدة.

وأخيرا بعد التعرض لموضوع التكوين المهني، والتوجيه المهني وما تعانيه جميع الأطراف المعنية من صعوبات ، على مستوى كل العمليات والمهام المرتبطة بهذين الموضوعين يتضح بأن هناك ضرورة ملحة لإيجاد

إستراتيجيات جديدة تطور قطاع التكوين المهني، وتنشط آليات التوجيه، بحيث يكون هناك تفاعل بناء بين المجالين.

إن إفلاس الإقتصاد الموجه وإهمار أسلوب الحياة المرتبطة به أدى إلى تصدر قيم الليبرالية، التي أساسها حرية المبادرة ومسؤولية الفرد في نحت مشروعه الشخصي لمواجهة متطلبات الحياة. مما يحتم علينا ان نعمل على مساعدة الشباب على فهم التغيرات الكلية الجارية في مختلف الميادين وكيفية الإستعداد لها بأقصى ما يمكن من إمكانيات. وبلا شك أن مبادئ التوجيه التربوي تضمن لنا تحقيق هذا الهدف. على أساس أن نشاطات التوجيه التربوي تهدف من خلال التدخل المبكر للمختص إلى تهية الظروف الملائمة والمثيرة للفرد من أجل تمكنه من بلورة مشروع متجانس يجسد التوازن بين خصائصه وعروض المحيط.

- (1) M D F P. Mise en place d'un système intégré de formation professionnelle. 1990.
- (2) Super D.C. Théorie du développement professionnel. 1991.
- (3) Forber D.C. Les déterminants des compétences professionnelles des lycéens en classe terminale. Doc. Jeune école. Paris 1980.
- (4) ... (text is very faint and partially obscured)

المراجع :

- (1) طيب الحضري، رؤية عربية مستقبلية للتدريب المهني ، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة، نواكشوط، مارس 1976 ص. 5.
- (2) أمين عز الدين، المدخل في شؤون العمل و علاقاته (ط1) مكتبة القاهرة الحديثة، 1964. ص 46
- (3) Georges El-Gozi, Automation et Humanisme, Calmann Levy 1972, france . p 293 .
- (4) Stephen , Weirrach , Carrier Counseling, Theoretical and practical perspectives, Gran, Hill . I.N.E . 1979 . New york .
- (5) Larcebeau .S. Les choix professionnel , théories méthodes d'études Rev O.S.P. N° 3 .
- (6) Huteau .M, Les mécanismes psychologiques des l'évolution des attitudes et des préférences vis à vis des activités professionnelles O.S.P N°2 .
- (7) مرسي سيد عبد الحميد ، الإرشاد النفسي و التوجيه التربوي والمهني، مكتبة الخانجي القاهرة 1976.
- (8) محمد الشيخ محمود، الإرشاد المدرسي و المهني، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، الجزائر 1996.
- (9) Lios, Liaison de l'information et de l'orientation scolaire . ministère de l'éducation nationale , Rev N°1 1967. P 2 .
- (10) زهران حامد عبد السلام ، التوجيه و الإرشاد النفسي، عالم الكتب القاهرة 1986.
- (11) M D F P .Mise en place d'un systeme intégré de F.p permanente 1990
- (12) Super.D.C . Théorie du développement professionnel , Binop N°4 1969 .
- (13) Forber D.C. Les déterminants non cognitifs des projets scolaires et professionnels des lycéens en classe terminale , Doct 3ème cycle, Paris 1986 .
- (14) التوجيه المدرسي وعلاقته بنتائج الطلبة في إمتحان شهادة البكالوريا، رسالة ماجستير، قسم علم النفس، جامعة الجزائر، 1999.